مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6): دراسة تحليلية مقارنة

*محمد عبدالعزيز شهدالله[1]، السنوسي محمد الزوام[2]

[1]طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس (FSEG Sfax)، تونس.

[2]قسم المحاسبة، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحثان بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المحتوى الوثائقي، وبناء مصفوفة لتحليل الفجوة (Gap Analysis Matrix) لمقارنة متطلبات المعايير بواقع البرنامج، مع الاستعانة بمقابلة شخصية شبه مقننة مع المسؤول المعني بالبرنامج للتحقق واستكمال الجوانب التطبيقية غير الموثقة، بما يتيح الكشف عن مواطن التوافق والفجوات، واقتراح سبل تطوير البرنامج بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود فجوات متفاوتة، تمثلت في قصور التطبيق الفعلي لبعض إجراءات القبول المعلنة، وضعف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبرنامج ومخرجاته، ومحدودية تغطية الخطة الدراسية لبعض مجالات الكفاءة الفنية وافتقارها إلى آلية دورية للتحديث، فضلاً عن عدم تضمين المهارات المهنية ضمن مخرجات تعلم صريحة وقابلة للقياس، ومحدودية التطبيق والتقييم المستقل للجوانب الأخلاقية، وافتقار البرنامج إلى خبرة ميدانية موثقة ومُشرف عليها، إلى جانب الاعتماد بصورة رئيسة على أساليب تقويم تقليدية لا تستوفي بصورة كافية متطلبات التقييم الرسمي للكفاءة المهنية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة مواءمة إجراءات القبول الفعلية مع السياسات المعلنة، وتعزيز الإفصاح عن معلومات البرنامج وتحديثها؛ وتطوير الخطة الدراسية بإدراج مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، واعتماد آلية دورية لتحديثها؛ وتضمين المهارات المهنية والقيم الأخلاقية ضمن مخرجات تعلم صريحة وقابلة للقياس؛ واستحداث تدريب ميداني إلزامي وموثق وخاضع للإشراف؛ إلى جانب تنويع أساليب تقييم الكفاءة المهنية لتشمل دراسات الحالة والمحاكاة والتقييم في بيئة العمل، بما يعزز جودة مخرجات البرنامج وتوافقه مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، برنامج بكالوريوس المحاسبة، جامعة سبها، الكفاءة المهنية.

The Extent to Which the Bachelor of Accounting Program at Sebha University Complies with the Requirements of International Education Standards for Professional Accountants (IES 1–6): A Comparative Analytical Study

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني Mohammed1990yy@yahoo.com
تاريخ استلام البحث 22 أغسطس 2026 استلام رد المحكمين 24سبتمبر 2026 تم قبوله 20أكتوبر 2026 تاريخ النشر 15نوفمبر 2026
المحتوى الموجود في هذه المقالة متاح للجميع بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

*Mohammed Shahdullah[1] and Alsaniusi Alzawm[2]
[1]PhD Student, Faculty of Economics and Management, University of Sfax (FSEG Sfax), Tunisia.
[2]Department of Accounting, Faculty of Commerce and Political Scienc, Sabha University, Libya.

Abstract
This study aimed to assess the extent to which the Bachelor of Accounting program at the Faculty of Commerce and Political Science, University of Sabha, complies with the requirements of the International Education Standards for Professional Accountants (IES 1–6). To achieve this objective, the researchers adopted a descriptive-analytical approach based on documentary content analysis and developed a Gap Analysis Matrix to compare the requirements of the standards with the actual practices of the program. A semi-structured personal interview with the person responsible for the program was also conducted to verify information and supplement practical aspects that were not sufficiently documented, thereby identifying areas of compliance and gaps and proposing measures for program development in line with international requirements.
The study revealed several gaps of varying degrees, including deficiencies in the actual implementation of certain announced admission procedures, limited disclosure of information about the program and its learning outcomes, insufficient coverage of certain areas of technical competence in the curriculum, and the absence of a regular curriculum review mechanism. The findings also indicated that professional skills were not incorporated into explicit and measurable learning outcomes, while the practical application and independent assessment of ethical aspects remained limited. Furthermore, the program lacked documented and supervised practical experience and relied predominantly on traditional assessment methods that do not adequately satisfy the requirements for formal assessment of professional competence.
The study recommends aligning actual admission procedures with announced policies and enhancing the disclosure and regular updating of program information; developing the curriculum by incorporating governance, risk management, and internal control, together with establishing a regular curriculum review mechanism; integrating professional skills and ethical values into explicit and measurable learning outcomes; introducing mandatory, documented, and supervised practical training; and diversifying professional competence assessment methods to include case studies, simulations, and workplace-based assessment, thereby enhancing the quality of program outcomes and its alignment with the requirements of the International Education Standards for Professional Accountants.
Keywords: International Education Standards (IES), Accounting Bachelor's Program, Sebha University, Professional Competence.

1- الإطار التمهيدي للدراسة:

1.1- المقدمة:

يُعد التعليم المحاسبي أحد المرتكزات الأساسية لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، لما يؤديه من دور في إعداد كوادر مؤهلة بالمعارف والمهارات والكفاءات اللازمة لممارسة المهنة بكفاءة وفاعلية. وتبرز أهمية تطويره في البيئة الليبية في ظل اتساع نشاط القطاع الخاص إلى جانب الاعتماد الكبير على القطاع العام، وما تشهده بيئة الأعمال من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة، الأمر الذي فرض متطلبات جديدة على المهنة وسوق العمل. وقد أدى تفاوت البرامج

والمناهج بين مؤسسات التعليم المحاسبي إلى وجود فجوات في مستوى مخرجاتها ومدى توافقها مع المتطلبات المهنية المتغيرة، مما استدعى تعزيز الجهود الدولية لتوحيد الأطر المرجعية لجودة التعليم المحاسبي [1].

وفي هذا السياق، يضطلع مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بدور محوري في تطوير التعليم المحاسبي والمهنة عالمياً، من خلال وضع وتحديث معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES) بصورة دورية، بما يضمن مواكبتها للتطورات والاتجاهات العالمية واحتياجات المهنة وأصحاب المصلحة. وتستند عملية تطوير هذه المعايير إلى إطار منظم للحوكمة والتشاور المهني، يتيح مشاركة الأطراف ذات الصلة في مراجعة المقترحات وإبداء الملاحظات بشأنها، وصولاً إلى اعتماد المعايير في صورتها النهائية، بما يعزز توفير إطار تعليمي عالي الجودة ومتسق دولياً لإعداد المحاسبين المهنيين [2].

وبناء على ما سبق ذكره جاءت هذه الدراسة لتبحث مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6).

2.1- الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة للباحث أحد الأمور الرئيسية في البحث العلمي، إذ تساعد في التعرف على أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتحديد الجوانب التي لم تحظَ بالدراسة الكافية، بما يساعد على توضيح موقع الدراسة الحالية، وقد استعرض الباحثان ستة دراسات سابقة، شملت دراسات محلية وعربية وأجنبية، وذلك وفقاً للترتيب الآتي:

أ. **دراسة البوسيفي، (2025) بعنوان: "مدى توافق التعليم المحاسبي بجامعة طرابلس مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES-3-2-1)"** [1]. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق برامج ومناهج التعليم المحاسبي المتبعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة طرابلس مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولية للمحاسبين رقم (1– 2– 3). حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن متطلبات الالتحاق ومحتوى المناهج التعليمية والمهارات الفنية في برنامج التعليم المحاسبي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، تتوافق بشكل جزئي مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES 1-2-3)، مع وجود بعض جوانب القصور. ومن أهم ما أوصت به الدراسة وضع أسس ومعايير واضحة لقبول الطلبة في برامج التعليم المحاسبي، وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، مع توعية الطلبة بالمعارف والمهارات المستهدفة، وتنمية المهارات الفنية والمهنية ومهارات التواصل وإدارة الذات.

ب. **دراسة القدار وعبد الدائم، (2025) بعنوان: "آلية التطوير الجزئي للتعليم المحاسبي في ليبيا وتأثيرها على مخرجاته بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل"** [3]. هدفت هذه الدراسة إلى وضع آلية لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا مما سينعكس على مخرجات تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية المحاسبية ومن خلال الربط بين التعليم المحاسبي في قاعات الدراسة مع التطبيق العملي في سوق العمل. حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن تطوير مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا وربطها مع التدريب العملي في سوق العمل، يسهم في رفع كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل. ومن أهم ما أوصت به الدراسة العمل على تبني مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لهذا المقترح، وتعديل الخطة الدراسية بما يتلاءم مع الجانب التطبيقي العملي للمقررات الدراسية، وإنشاء معامل لأقسام المحاسبة مجهزة بمنظومات محاسبية.

ج. **دراسة بن خليفة، (2025) بعنوان: "تحليل متطلبات تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والمعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)"** [4]. هدفت الدراسة إلى تحليل الفجوة بين واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، واقتراح سبل تطويره بما يتوافق مع المعايير الدولية. حيث توصلت الدراسة إلى وجود فجوة في عدد من جوانب التعليم المحاسبي بالجزائر، تمثلت في ضعف آليات قبول الطلبة، ومحدودية تحديث المناهج وتوظيف التكنولوجيا، والاعتماد على أساليب تدريس وتقييم تقليدية، وضعف التطبيق العملي لأخلاقيات المهنة، وقصور الربط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل. ومن أهم ما أوصت به الدراسة تطوير آليات القبول والمناهج وأساليب التدريس والتقييم، وتعزيز الربط بين التعليم الأكاديمي والممارسة المهنية من خلال التدريب العملي والشراكة مع سوق العمل، إلى جانب دعم التعلم والتطوير المهني المستمر وتعزيز التواصل مع الخريجين والمنظمات المهنية.

د. **دراسة الجحدلي وعبد الرحمن، (2019) بعنوان: "مدى ملاءمة التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل: دراسة استكشافية"** [5]. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل، وأثر ذلك في كفاءة مخرجات أقسام المحاسبة. حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وكذلك بين تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وكفاءة المخرجات، إلى جانب دور تطوير المناهج في تعزيز كفاءة الخريجين، مع الإشارة إلى حاجة أقسام المحاسبة إلى تعزيز الشراكة مع سوق العمل من خلال برامج مشتركة تسهم في تأهيل الطلبة للممارسة المهنية. ومن أهم ما أوصت به الدراسة تطوير المناهج الدراسية لأنظمة تمكن الطلبة من استخدام الأساليب الكمية ومعالجة المشكلات المحاسبية، وتعزيز التعاون بين أقسام المحاسبة وسوق العمل؛ بحيث يتم تنفيذ برامج مُشتركة تساعد على تأهيل الطلبة لممارسة المهنة.

هـ. **دراسة Reis et al، (2025) بعنوان: "تطوير الكفاءات في التعليم المحاسبي عبر استخدام منهجيات التدريس النشطة: الاتجاهات والمساهمات المستندة إلى توجيهات مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)"** [14]. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى توافق منهجيات التدريس النشطة في التعليم المحاسبي مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم (IES 2-3-4)، في ضوء التطورات الحديثة ومتطلبات سوق العمل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن توظيف منهجيات التدريس النشطة، مثل دراسات الحالة، والمحاكاة، والتعلم القائم على المشكلات، والتعلم التعاوني، والتلعيب، والفصل المقلوب، يسهم في تطوير المعارف المحاسبية والمهارات المهنية، ولا سيما التفكير النقدي وحل المشكلات والتواصل والعمل الجماعي، إلى جانب دعم تنمية القيم الأخلاقية وربط التعلم بالمواقف العملية، مع محدودية استخدام بعض الأدوات، كاليوميات التأملية وملفات الإنجاز. ومن اهم ما اوصت به هذه الدراسة العمل على توسيع استخدام منهجيات التدريس النشطة وتحديث أساليب التعليم المحاسبي بما يحقق التكامل بين المعارف والمهارات والقيم المهنية، ودمج التقنيات الحديثة، في العملية التعليمية، مع تعزيز استخدام الأدوات التطبيقية والتأملية وقياس أثر هذه المنهجيات في الأداء المهني للخريجين.

و. **دراسة Watty et al، (2014) بعنوان: "نحو نموذج عالمي للتعليم المحاسبي"** [15]. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنظمة التعليم المحاسبي في أستراليا واليابان وسريلانكا، وتوفير أساس لتطوير واختبار نموذج عالمي للتعليم المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين الأنظمة في متطلبات الالتحاق بالبرامج المهنية، والعلاقة بين الجامعات والهيئات المهنية، ودرجة التكامل بين التعليم الأكاديمي والتأهيل المهني، بما يعكس تأثير الخصائص الثقافية والاقتصادية والتنظيمية لكل دولة، كما أثبت النموذج العالمي للتعليم المحاسبي (GAEM) فاعليته كإطار مرن لتحليل

الأنظمة التعليمية وتحديد جوانب القوة والاختلاف بينها. ومن اهم ما اوصت به هذه الدراسة مراعاة الخصائص الثقافية والاقتصادية والتشريعية للدول عند تطوير معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات المهنية بما يحقق مواءمة التعليم المحاسبي مع متطلبات الممارسة وسوق العمل، إلى جانب توظيف نموذج (GAEM) في تقييم أنظمة التعليم المحاسبي وإجراء دراسات إضافية في بيئات ودول مختلفة للتحقق من فاعليته.

الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وتحليلها، يتضح اهتمام الباحثين بموضوع التعليم المحاسبي في البيئات الليبية والعربية والأجنبية، وتنوعت موضوعاتها بين آليات التطوير الجزئي للتعليم المحاسبي في ليبيا، وربط التعليم المحاسبي بالتطبيق العملي ومتطلبات سوق العمل، وقياس مدى توافق بعض برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية والعربية مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، إلى جانب تناول تطوير الكفاءات المهنية من خلال منهجيات التدريس النشطة (Active Learning)، والاستناد إلى الأطر والتوجيهات الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB)، فضلاً عن دراسة التجارب والنماذج العالمية الرائدة في هذا المجال.

إلا أن هذا الاهتمام لم يتناول (في حدود ما توصل إليه الباحثان) إلى تقييم مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير (IES 1–6)، ومن ثم فإن الفجوة البحثية تتمثل في الحاجة إلى دراسة تطبيقية تقيس مستوى التوافق وتحدد جوانب الفجوة بين واقع البرنامج والمتطلبات الدولية.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدد من الجوانب، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. توظيف مصفوفة تحليل الفجوة (Gap Analysis Matrix) لقياس مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)، بالإضافة إلى الاستعانة بمقابلة شخصية شبه مقننة مع المسؤول المعني بالبرنامج للتحقق لاستكمال الجوانب التطبيقية غير الموثقة، بما يتيح تحديد جوانب التوافق والفجوات بصورة منظمة ومباشرة، بخلاف غالبية الدراسات السابقة التي اعتمدت بصورة أساسية على المناهج الوصفية والاستبيانات.
2. خصوصية البيئة محل الدراسة من حيث تناولها لبرنامج المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، باعتبارها كلية حديثة النشأة أُنشئت عام 2018، بما يتيح تقييم البرنامج في مرحلة مبكرة من تطوره، والكشف عن مدى مواءمته للمتطلبات الدولية للتعليم المحاسبي.
3. شمولية إطار التحليل من حيث تناولها للمعايير الستة بصورة مترابطة، بدءاً من متطلبات الالتحاق بالتعليم المحاسبي (IES 1)، مروراً بالمحتوى الفني والمهارات المهنية والقيم والأخلاقيات والخبرة العملية، وانتهاءً بالتقييم (IES 2–6)، بما يسهم في إثراء الأدبيات المحلية وتوفير إطار منظم لتحليل مختلف مكونات البرنامج الأكاديمي.
4. التركيز على أحدث متطلبات التعليم المحاسبي (IES 1–6) كأساس للتحليل، بما يعكس التطورات الحديثة في متطلبات إعداد وتأهيل المحاسبين مهنياً، ويتيح تقييم مدى اتساق البرنامج الأكاديمي مع الاتجاهات الدولية الحالية.
5. لا تقتصر الدراسة على تحديد جوانب التوافق والفجوات بين البرنامج ومتطلبات المعايير الدولية، وإنما تربط نتائج التحليل بتوصيات تطبيقية موجهة لكل معيار على حدة، بما يوفر أساساً يمكن أن تستفيد منه الكلية والجامعة في تطوير البرنامج وتحسين مخرجاته

3.1- مشكلة الدراسة:

تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة عدداً من أوجه القصور التي تحد من قدرتها على مواكبة متطلبات سوق العمل والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، ولا سيما في ظل التطور التكنولوجي وتنامي أساليب التلاعب والاحتيال المالي، ومن أبرز هذه الأوجه ضعف التأهيل العلمي والمهني، ومحدودية المهارات والخبرات اللازمة للممارسة، واتساع الفجوة بين التأهيل الأكاديمي والتطبيق العملي، إلى جانب ضعف مواكبة التطورات المهنية، بما ينعكس على جودة الممارسة المحاسبية والمراجعية [6].

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تطوير التعليم المحاسبي بما يتجاوز نقل المعرفة النظرية إلى بناء المهارات المهنية وترسيخ القيم الأخلاقية اللازمة للممارسة. وفي هذا السياق، اضطلع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، من خلال مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB)، بوضع وتطوير المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)؛ لتوفير إطار مرجعي لإعداد المحاسبين المهنيين وتأهيلهم بالمعارف والمهارات والقيم والكفاءات اللازمة لمواكبة متطلبات المهنة وسوق العمل [4].

ويمثل التكامل بين الجانب النظري والتطبيق العملي أحد المتطلبات الأساسية لجودة التعليم المحاسبي، إذ إن الاقتصار على الجانب النظري يحد من قدرة الخريجين على اكتساب الكفاءات اللازمة للممارسة والانخراط في سوق العمل. وهو ما أشارت إليه عدد من الدراسات السابقة في مجال التعليم المحاسبي في ليبيا [3].

وفي البيئة الليبية، تمثل كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، التي أُنشئت عام 2018، باعتبارها من المؤسسات الأكاديمية الحديثة التي تسهم في إعداد الكوادر المحاسبية وتأهيلها لسوق العمل في الجنوب الليبي. الأمر الذي أبرز الحاجة إلى الوقوف على واقع برنامج بكالوريوس المحاسبة بالكلية، وتقييم مدى توافقه مع المتطلبات الدولية لإعداد المحاسبين المهنيين. وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي: ما مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)؟

للإجابة على هذه الإشكالية فقد تم تقسيم التساؤل الرئيسي الي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع التعليم المحاسبي في برنامج بكالوريوس المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها؟
- ما مدى توافق البرنامج الأكاديمي للتعليم المحاسبي بكلية التجارة والعلوم السياسية مع المتطلبات المعيارية الدولية (IES 1–6)؟

4.1- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6).

ويندرج تحت الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على واقع التعليم المحاسبي في برنامج بكالوريوس المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها.
- التعرف على مدى توافق البرنامج الأكاديمي للتعليم المحاسبي بكلية التجارة والعلوم السياسية مع المتطلبات المعيارية الدولية (IES 1–6)؟

5.1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)، وتتجلى أهميتها فيما يلي:

1. تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتعليم المحاسبي، خاصة في البيئة الليبية والعربية، من خلال تناول التوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6).
2. توفر أساساً علمياً لتقييم واقع برنامج بكالوريوس المحاسبة بجامعة سبها، وتحديد جوانب التوافق والفجوات في ضوء المعايير الدولية، بما يمكن أن يدعم جهود تطوير البرنامج وتحسين مخرجاته.
3. تساعد نتائج الدراسة في تحديد مدى ملاءمة مخرجات البرنامج لمتطلبات الممارسة المهنية وسوق العمل، بما يفيد الجهات الأكاديمية والمهنية في تطوير المهارات والكفاءات اللازمة لإعداد خريجين أكثر جاهزية للممارسة المحاسبية.
4. توفر أساساً يمكن الإفادة منه في تطوير برامج التعليم المحاسبي، وإجراء دراسات مقارنة أو مماثلة في الجامعات الليبية والعربية، بما يعزز البحث العلمي في مجال مواءمة التعليم المحاسبي مع المعايير الدولية.

2- الإطار النظـــري:

1.2- مفهوم التعليم المحاسبي:

شهدت مهنة المحاسبة تطورات كبيرة، فلم تعد تقتصر على تسجيل المعاملات وإعداد التقارير المالية، بل أصبحت نظاماً للمعلومات يدعم الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات، ويتطلب قدرات علمية في التفكير والتحليل والبحث، وقد انعكس ذلك على التعليم المحاسبي، الذي أصبح مطالباً بإعداد خريجين يمتلكون المعارف والمهارات اللازمة للمهنة، وقادرين على مواكبة احتياجات سوق العمل والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية [7].

تعددت تعريفات التعليم المحاسبي في الأدب المحاسبي، تبعاً لاختلاف الزاوية التي تناول منها الباحثون هذا المفهوم. فقد عرّفه قادري (2020، ص. 6) بأنه: "عبارة عن عملية منظمة تقوم على أساس تزويد وإكساب المتعلم بالمعارف والقدرات العلمية والعملية اللازمة والتي تؤهله لممارسة مهنة المحاسبة، وتقع مسؤولية هذه العملية على عاتق عدة جهات في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات" [8].

وفي ذات السياق عرف كاظم (2025، ص. 146) التعليم المحاسبي بأنه: "عملية مقصودة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي في مقدمتها الجامعات، وتقوم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية واكسابه القدرات والمهارات التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة" [9].

بينما تناول عون (2025، ص. 217) التعليم المحاسبي بوصفه "عملية مستمرة تسعى لتحقيق أهداف تتمثل في مجموعة عوائد ومهارات يكتسبها طالب المحاسبة، مع ضرورة إجراء تقييم لتلك العوائد باستمرار لضمان تحقيق أهداف التعليم المحاسبي، وتتمثل هذه العوائد في: العوائد المعرفية: وهي مهارات حل المشاكل والتعامل معها التي يكتسبها الطالب؛ العوائد السلوكية: وهي مهارات تتعلق بالسلوك والأخلاق وكيفية التعامل مع الغير؛ العوائد التأثيرية: وهي الجوانب النفسية التي تجعل من الطالب متميزا ومستقل فكريا" [2].

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف التعليم المحاسبي بأنه: "عملية تعليمية منظمة ومستمرة تهدف إلى تزويد طالب المحاسبة بالمعارف والمهارات والقدرات العلمية والعملية والسلوكية اللازمة، بما يؤهله لممارسة المهنة بكفاءة والاستجابة لمتطلبات سوق العمل".

2.2- أهمية التعليم المحاسبي:

يكتسب التعليم المحاسبي أهمية كبيرة انطلاقاً من أهمية المحاسبة ودورها في خدمة المجتمع ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتبرز أهمية التعليم المحاسبي الجيد والفعال في عدد من الجوانب، من أبرزها [7]:

- إعداد وتأهيل الكوادر المحاسبية من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة المهنة.
- مواكبة تطورات المهنة من خلال تحديث معارف ومهارات المحاسبين بما يتناسب مع المستجدات في مجال المحاسبة.
- تلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية.
- الاستجابة لاحتياجات الوحدات الاقتصادية من خلال تحديد احتياجاتها التدريبية والمساهمة في معالجة المشكلات التي تواجهها.
- تطوير مهنة المحاسبة من خلال تحديث المناهج والبرامج التعليمية بما يتلاءم مع المستجدات العلمية والمهنية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن التعليم المحاسبي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإعداد وتأهيل الكوادر المحاسبية، وتطوير المهنة، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات بيئة العمل المتغيرة.

3.2- أهداف التعليم المحاسبي:

يهدف التعليم المحاسبي إلى تنمية المعارف والمهارات والقدرات المهنية والأخلاقية لطلبة المحاسبة، وتأهيلهم لممارسة المهنة بكفاءة، مع تعزيز قدرتهم على التعلم والتطور المهني المستمر، ومن أبرز أهدافه [10]:

- تزويد طلبة المحاسبة مجموعة من المهارات، تشمل المهارات الفكرية والشخصية ومهارات الاتصال، بما يمكنهم من التعلم بكفاءة خلال فترة الدراسة والاستمرار في التعلم خلال حياتهم المهنية.
- تزويد طلبة المحاسبة بالمعارف الإدارية والتنظيمية والمحاسبية اللازمة لممارسة المهنة.
- تنمية المستوى المعرفي والمهاري والأخلاقي للخريجين بما يسهم في تطوير قدراتهم المهنية.
- إعداد محاسبين مهنيين قادرين على أداء الأعمال والمهام الموكلة إليهم بكفاءة.
- متابعة الخريجين وتطوير قدراتهم المهنية خلال فترة ممارستهم للعمل.

4.2- التطور التاريخي والمؤسسي للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES):

تعود الجذور المؤسسية للجهود الدولية في مجال التعليم المحاسبي إلى تأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants – IFAC) في 7 أكتوبر 1977 بمدينة ميونيخ الألمانية، خلال المؤتمر العالمي الحادي عشر للمحاسبين، بمشاركة 63 هيئة مهنية محاسبية مؤسسة من 51 دولة، ومنذ تأسيسه شهد الاتحاد توسعاً ملحوظاً في نطاق عضويته، إذ بلغ عدد أعضائه ومنتسبيه، وفق بيانات الاتحاد حتى يونيو 2025، 187 عضواً في 140 ولاية قضائية حول العالم. وقد استهدف الاتحاد منذ نشأته تعزيز مهنة المحاسبة على المستوى الدولي بما يخدم المصلحة العامة، من خلال دعم تطوير واعتماد معايير دولية عالية الجودة، بما في ذلك المعايير ذات الصلة بالتعليم والتأهيل المهني للمحاسبين، إلى جانب تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات المهنية المحاسبية والمنظمات الدولية ذات الصلة، وقد شكّل هذا التوجه أساساً مؤسسياً لتطور الجهود الدولية الرامية إلى الارتقاء بالتعليم والتأهيل المهني للمحاسبين [16].

وفي ذات السياق، تطور هذا الدور بحيث أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي (International Accounting Education Standards Board – IAESB) وقد جاء هذا المجلس بديلاً للجنة التعليم السابقة التابعة للاتحاد، وتتمثل المهمة الأساسية للمجلس (IAESB) في إنشاء وتطوير معايير دولية لتعليم

المحاسبة، واضطلع المجلس بتطوير المعايير الدولية للتعليم (International Education Standards – IES) ومراجعتها بما يستجيب للتغيرات في بيئة مهنة المحاسبة واحتياجاتها المتطورة، وأسهم في بناء إطار دولي لمتطلبات التعليم والتطوير المهني للمحاسبين. كما عمل على تطوير مجموعة متكاملة من المعايير الدولية للتعليم، شملت ثمانية معايير تغطي مراحل مختلفة من التعليم والتطوير المهني للمحاسبين [2].

وشهدت منظومة التعليم المحاسبي الدولي تحولاً مؤسسياً مهماً في عام 2018، عندما اتفق الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي (IAESB) على تبني نهج جديد للنهوض بالتعليم المحاسبي عالمياً، يقوم على انتقال مسؤولية قيادة التعليم المحاسبي والمعايير الدولية للتعليم إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، بالتعاون مع أعضائه وشركائه ومختلف أصحاب المصلحة. وعند هذا التحول، استكمل المجلس (IAESB) برنامجه وأنهى أعماله في عام 2019، بعد أن قدم إسهامات مهمة في تطوير معايير التعليم الدولية وتعزيز جودتها وملاءمتها لمتطلبات المهنة المتغيرة [16].

وبعد انتهاء أعمال المجلس (IAESB)، أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في عام 2019 اللجنة الدولية لتعليم المحاسبة (International Panel on Accountancy Education – IPAE) بوصفها آلية استشارية ضمن نهجه الجديد للنهوض بالتعليم المحاسبي على المستوى العالمي، ويتمتع أعضاء اللجنة بمهام ثلاثية:

- العمل كمستشارين استراتيجيين لخطة عمل تعليم المحاسبة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.
- الدعوة إلى توفير تعليم محاسبي عالي الجودة عالميا وفي ولاياتهم القضائية ومناطقهم الأصلية.
- العمل كنقطة وصول لموارد التعليم المحاسبي [2].

وبذلك، تطور الدور المؤسسي في مجال التعليم المحاسبي الدولي من مرحلة التطوير المتخصص للمعايير من خلال مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي (IAESB) إلى مرحلة يتولى فيها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قيادة التعليم المحاسبي والمعايير الدولية للتعليم، مع الاستفادة من خبرات وآراء مختلف أصحاب المصلحة من خلال اللجنة الدولية لتعليم المحاسبة (IPAE). وقد أسهم هذا التطور المؤسسي في ترسيخ المعايير الدولية للتعليم (International Education Standards – IES) بوصفها إطاراً دولياً لتحديد متطلبات التعليم والتطوير المهني للمحاسبين، بما يسهم في توفير أساس متسق وعالي الجودة لإعدادهم على المستوى الدولي، وأصبحت منظومة معايير التعليم المحاسبي (IES) تتكون من ثمانية معايير تغطي مختلف مراحل التعليم والتطوير المهني للمحاسبين، في حين تركز معايير التعليم المحاسبي (IES 1–6) بصورة أساسية على متطلبات التعليم والتطوير المهني الأولي، بما يشمل متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي، وتنمية الكفاءات المهنية من حيث المعرفة والمهارات والقيم والأخلاقيات والسلوك المهني، إلى جانب الخبرة العملية والتقييم.

5.2- معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES 1-6) وفق مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)

تُعد معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES 1–6) إطاراً دولياً أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)، ويهدف إلى توجيه الجهات المسؤولة عن إعداد برامج التعليم والتدريب والتقييم المهني للمحاسبين. وفيما يلي عرض لمضمون كل معيار على حدة:

1.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 1): متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي المهني

يحدد هذا المعيار المبادئ التي ينبغي مراعاتها عند وضع شروط الالتحاق ببرامج إعداد المحاسبين المهنيين، بحيث تكون شروط القبول مناسبة وعادلة؛ فلا تكون صعبة بصورة مبالغ فيها تؤدي إلى استبعاد أشخاص لديهم القدرة على النجاح،

ولا سهلة إلى حد يعطي المتقدمين توقعات غير واقعية بشأن قدرتهم على إكمال البرنامج. ويؤكد المعيار أهمية أن تقوم الجهات المسؤولة عن التعليم المهني بما يلي:

- وضع شروط قبول توفر للمتقدم فرصة معقولة للنجاح.
- توضيح الأساس الذي بُنيت عليه شروط القبول لجميع الأطراف المعنية.
- توفير معلومات واضحة تساعد المتقدمين على تقدير مدى ملاءمتهم للبرنامج وفرص نجاحهم فيه.
- السماح بوجود أكثر من مسار للالتحاق ببرامج التعليم المهني، بحسب النظام التعليمي والمهني المعتمد.

ولا تعني مرونة شروط الالتحاق تخفيض مستوى التعليم أو متطلبات المهنة، وإنما تهدف إلى إتاحة مسارات مناسبة للمتقدمين مع المحافظة على المستوى المطلوب من الكفاءة المهنية، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2014 [17]

2.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 2): الكفاءة الفنية

يركز هذا المعيار على المعارف والقدرات الفنية التي يجب أن يكتسبها المرشح للمهنة المحاسبية خلال مرحلة التطوير المهني الأولي (IPD). ويقصد بالكفاءة الفنية قدرة المحاسب على استخدام معارفه المهنية وتطبيقها بصورة مناسبة في أداء المهام والمسؤوليات المطلوبة منه.

ويحدد المعيار 12 مجالاً رئيسياً للكفاءة الفنية، تشمل: المحاسبة المالية والتقارير المالية، المحاسبة الإدارية، التمويل والإدارة المالية، الضرائب، خدمات التأكيد، التدقيق، الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، القوانين واللوائح التجارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بيئة الأعمال والمنظمات، الاقتصاد، والاستراتيجية وإدارة الأعمال.

ويحدد لكل مجال مستوى الكفاءة المطلوب، سواء كان أساسياً أو متوسطاً أو متقدماً، وفقاً لطبيعة المجال ومتطلبات المهنة. كما يؤكد المعيار ضرورة مراجعة برامج التعليم والتأهيل بصورة دورية للتأكد من استمرار ملاءمتها للتغيرات في بيئة الأعمال والمهنة، إلى جانب استخدام أساليب تقييم رسمية للتحقق من تحقق الكفاءات المطلوبة، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2026 [18].

3.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 3): المهارات المهنية

يهتم هذا المعيار بالمهارات التي يحتاج إليها المحاسب إلى جانب المعرفة الفنية، والتي تساعده على تطبيق معرفته بصورة فعالة واتخاذ القرارات المناسبة والتعامل مع الآخرين. ويقسم هذه المهارات إلى أربعة مجالات رئيسية:

أ. **المهارات الفكرية:** وتشمل التفكير والتحليل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتكيف مع التغيرات، واستخدام الحكم المهني.

ب. **مهارات التواصل والعلاقات الشخصية:** وتشمل التواصل الفعال، والعمل مع الآخرين، والتفاوض، والاستماع الجيد، والعمل ضمن فرق مختلفة التخصصات.

ج. **المهارات الشخصية:** وتشمل التعلم المستمر، وإدارة الوقت، والفضول الفكري، والقدرة على إدراك التحيزات الشخصية والتنظيمية والتعامل معها.

د. **المهارات التنظيمية:** وتشمل الالتزام بالمواعيد والمعايير، والقيادة، وتوزيع المهام، وإدارة الأفراد والموارد.

ويستهدف المعيار وصول المرشح إلى مستوى متوسط من الكفاءة في هذه المهارات بنهاية مرحلة التطوير المهني الأولي، مع ضرورة تقييمها بصورة مناسبة ومراجعة البرامج التعليمية بشكل دوري للتأكد من قدرتها على تنمية هذه المهارات، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2026 [19].

4.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 4): القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية:

يركز هذا المعيار على القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكيات المهنية التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب باعتباره عضواً في مهنة تقوم على الثقة وخدمة المصلحة العامة.

ويستند المعيار إلى المبادئ الأساسية للأخلاق المهنية، ومن أبرزها: النزاهة، والموضوعية، والكفاءة والعناية المهنية، والسرية، والسلوك المهني، وفقاً لما تقرره مدونة الأخلاقيات المهنية ذات الصلة. ويتطلب المعيار أن تتيح برامج التعليم المحاسبي للمرشح القدرة على:

- تطبيق المبادئ الأخلاقية في المواقف المهنية المختلفة.
- استخدام الشك المهني والحكم المهني عند التعامل مع المسائل التي تتطلب التقدير واتخاذ القرار.
- إدراك أهمية التصرف بما يحقق المصلحة العامة.
- ربط الأخلاقيات بالمواقف والتطبيقات العملية، وليس الاقتصار على دراسة الأخلاقيات كمقرر نظري مستقل.
- مراجعة تجاربه التعليمية والمهنية بصورة منظمة للاستفادة منها وتحسين سلوكه وقراراته المستقبلية.

ويغطي المعيار ثلاثة مجالات رئيسية هي: الشك والحكم المهني، والمبادئ الأخلاقية، والالتزام بالمصلحة العامة، ويُتوقع بلوغ مستوى متوسط من الكفاءة فيها بنهاية مرحلة التطوير المهني الأولي، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2026 [20].

5.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 5): الخبرة العملية

يحدد هذا المعيار متطلبات الخبرة العملية التي ينبغي أن يكتسبها المرشح للمهنة المحاسبية خلال مرحلة التطوير المهني الأولي، باعتبارها الوسيلة التي تربط بين ما يتعلمه الطالب أو المتدرب نظرياً وبين التطبيق الفعلي في بيئة العمل. ويسمح المعيار باستخدام ثلاثة أساليب لقياس الخبرة العملية:

- **الأسلوب القائم على المخرجات:** يركز على إثبات قدرة المتدرب على تحقيق كفاءات محددة من خلال أداء مهام أو أعمال فعلية.
- **الأسلوب القائم على المدخلات:** يعتمد على إكمال مدة محددة من الخبرة العملية وفق المتطلبات المهنية.
- **الأسلوب المركب:** يجمع بين مدة الخبرة العملية وإثبات تحقيق الكفاءات المطلوبة.

كما يشترط أن تتم الخبرة العملية تحت إشراف مشرف للخبرة العملية يكون مؤهلاً مهنياً، وأن تتم متابعة تقدم المتدرب بصورة دورية، مع الاحتفاظ بأدلة يمكن التحقق منها تثبت طبيعة الخبرة والكفاءات التي تم اكتسابها. ويهدف ذلك إلى التأكد من أن الخبرة المكتسبة تتمتع بالقدر الكافي من العمق والتنوع لإعداد المرشح لممارسة المهنة، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2015 [21].

6.5.2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (IES 6): التقييم الرسمي للكفاءة المهنية

يحدد هذا المعيار المبادئ التي ينبغي مراعاتها عند تصميم وتنفيذ ومتابعة عمليات التقييم، للتحقق من اكتساب المرشح المستوى المطلوب من الكفاءة المهنية بنهاية مرحلة التطوير المهني الأولي.

ولا يقتصر التقييم على المعرفة الفنية، بل ينبغي أن يشمل مختلف جوانب الكفاءة المهنية، بما في ذلك المهارات المهنية والقيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية. ويحدد المعيار سبعة مبادئ أساسية ينبغي أن تتوافر في أنشطة التقييم، وهي:

- **الأصالة:** أن يعكس التقييم مواقف ومهام قريبة من الواقع المهني.
- **العدالة والإنصاف:** توفير فرص متكافئة للمشاركين والحد من التحيز.

- **النزاهة:** حماية عملية التقييم من الغش أو أي ممارسات تؤثر في نتائجها.
- **الموثوقية:** تحقيق نتائج متسقة عند تكرار التقييم في ظروف مماثلة.
- **الكفاية:** تغطية الكفاءات المطلوبة بالقدر المناسب من حيث العمق والاتساع.
- **الشفافية:** وضوح أهداف التقييم ومعاييره ومتطلباته للمشاركين.
- **الصلاحية:** التأكد من أن التقييم يقيس بالفعل الكفاءة أو المعرفة التي صُمم لقياسها.

كما يؤكد المعيار أهمية الاعتماد على أدلة يمكن التحقق منها عند تقييم الكفاءة المهنية، بما يضمن أن الحكم على مستوى المرشح يستند إلى أدلة فعلية وموثوقة، وليس إلى الانطباعات الشخصية فقط، ودخل هذا المعيار حيز النفاذ في 1 يوليو 2026 [22].

وبذلك تشكّل المعايير (IES 1–6) إطاراً متكاملاً لإعداد وتأهيل المحاسبين المهنيين، بدءاً من الالتحاق بالبرنامج، مروراً بالكفاءة الفنية والمهارات المهنية والأخلاقيات والخبرة العملية، وانتهاءً بالتقييم الرسمي للكفاءة المهنية.

3- الإطار العملي:

1.3- منهجية الدراسة

أ. نوع ومنهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى فئة الدراسات الوصفية، وتُصنَّف من حيث طبيعة بياناتها ضمن المنهج النوعي (Qualitative Approach). اعتمدت على تحليل المحتوى الوثائقي والمقابلة الشخصية شبه المقننة، بهدف تقييم مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)، وتحديد جوانب التوافق والفجوات القائمة بين المتطلبات المعيارية وواقع البرنامج. وقد تمثل الجانب الوصفي في رصد مكونات البرنامج وممارساته ذات الصلة بمتطلبات المعايير، بينما تمثل الجانب التحليلي في مقارنة واقع البرنامج بالمتطلبات المعيارية من خلال مصفوفة تحليل الفجوة (Gap Analysis Matrix). كما استخدمت المقابلة الشخصية شبه المقننة بوصفها أداة مساندة للتحقق من المعلومات المستخلصة من الوثائق، واستكمال الجوانب التطبيقية التي لا تعكسها الوثائق الرسمية بصورة كافية.

ب. مجال الدراسة ووحدة التحليل

تتمثل وحدة التحليل في برنامج بكالوريوس المحاسبة بقسم المحاسبة في كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، بوصفه البرنامج محل التقييم في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6). ويشمل مجال الدراسة ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة: مدخلات البرنامج، وتشمل شروط القبول والالتحاق، ومكونات البرنامج الأكاديمي، وتشمل الخطة الدراسية ومقرراتها البالغ عددها (46) مقرراً بإجمالي (134) وحدة معتمدة موزعة على ثمانية فصول دراسية خلال أربع سنوات ومخرجات البرنامج وآلياته الداعمة، وتشمل التقييم والخبرة العملية والتأهيل المهني.

ج. مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسين للبيانات والمعلومات، إلى جانب المرجعية المعيارية، وقد تمثل المصدر الأول في الوثائق الرسمية للبرنامج، وشملت الخطة الدراسية المعتمدة، والوثيقة الرسمية للبرنامج، ووثائق ومتطلبات القبول، ونبذة القسم، وما توافر من توصيفات المقررات والوثائق الأكاديمية ذات الصلة. وتمثل المصدر الثاني في المقابلة الشخصية شبه المقننة مع المسؤول المعني بالبرنامج، واستخدمت للتحقق من المعلومات المستخلصة من الوثائق واستكمال الجوانب المتعلقة بالممارسات الفعلية التي لم تكن موثقة بصورة كافية. أما المرجعية المعيارية، فتمثلت في النصوص الرسمية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6) الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) واللجنة

الدولية لتعليم المحاسبة (IPAE) التابعتان للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والتي استُخلصت منها متطلبات المقارنة ومؤشرات التحليل.

د. أداة الدراسة وخطوات التحليل

اعتمدت الدراسة على أداتين متكاملتين؛ تمثلت الأولى في مصفوفة تحليل الفجوة (Gap Analysis Matrix) بوصفها الأداة التحليلية المركزية، والثانية في دليل مقابلة شخصية شبه مقننة (Semi-Structured Interview Guide) بوصفه أداة مساندة للتحقق والتفسير. وبنيت مصفوفة تحليل الفجوة من خلال استخراج المتطلبات والمؤشرات ذات الصلة من النصوص الرسمية للمعايير (IES 1–6)، وتنظيمها في صورة مؤشرات قابلة للمقارنة مع مكونات وممارسات البرنامج، مع المحافظة على مضمونها الأصلي، ومن ثم تمت مطابقة كل متطلب معياري بالمكوّن أو الممارسة المقابلة له في البرنامج، استناداً إلى الأدلة الوثائقية وما تم التحقق منه من خلال المقابلة، مع رصد حالات الاتفاق أو التباين بين المصدرين.

وقد اتبعت الدراسة ثلاث مراحل رئيسة في التحليل: أولاً، تحليل وثائق البرنامج ومكوناته وتحديد العناصر ذات الصلة بمتطلبات المعايير؛ ثانياً، بناء مصفوفة تحليل الفجوة ومقارنة المتطلبات المعيارية بواقع البرنامج، مع الاستفادة من المقابلة للتحقق من الجوانب التطبيقية وتفسيرها؛ ثالثاً، تحديد مستوى التوافق لكل معيار وفق سلم تدرجي مكون من خمسة مستويات: غير متوافق، ضعيف، جيد، جيد جداً، وممتاز. فحين ينعدم التوافق بين الواقع الفعلي ومتطلبات المعيار تماماً، يُصنَّف المستوى بأنه **(غير متوافق)** فجوة كاملة، وحين يتحقق التوافق بقدر قليل، يُصنَّف بأنه **(ضعيف)**، وحين يتحقق بقدر أكبر من القليل ولكن أقل من الكبير، يُصنَّف بأنه **(جيد)**، وحين يتحقق بقدر كبير مع وجود فجوات محدودة، يُصنَّف بأنه **(جيد جداً)**، أما في حالة التحقق الكامل لمتطلبات المعيار، فيُصنَّف بأنه **(ممتاز)**. ثم تُستخلص النتائج والتوصيات بناءً على ما تكشّف من فجوات عند هذا التحليل.

2.3- واقع التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية

تأسست كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها عام 2018م بموجب قرار وزير التعليم رقم (1858)، وقد نُقلت إليها تبعية فرع كلية الاقتصاد والمحاسبة سبها، الذي بدأت فيه الدراسة فعلياً في عام 2015م. ويضم القسم حالياً نحو 450 طالباً وطالبة من إجمالي يفوق 1800 طالب بالكلية [11].

يلتحق الطالب بقسم المحاسبة عبر منظومة التسجيل المركزية لجامعة سبها، حيث يختار الطالب الكلية والتخصص أثناء التسجيل الإلكتروني، ثم يتجه إلى الكلية لاستكمال بقية المستندات المطلوبة. ويشترط للقبول: الحصول على الشهادة الثانوية العامة، حسن السيرة والسلوك، اللياقة الصحية، الالتزام بأنظمة الجامعة ولوائحها، إضافة إلى اجتياز امتحان القبول والمقابلة الشخصية التي يقررها القسم [12]، حيث أن التخصص في المحاسبة يبدأ منذ الفصل الدراسي الأول مباشرة دون سنة تمهيدية مشتركة، أي أن الطالب يلتزم بمسار المحاسبة فور تسجيله بالقسم.

يتوزع البرنامج على أربع سنوات دراسية (ثمانية فصول)، بإجمالي 134 وحدة معتمدة للتخرج، موزعة على أربع فئات من المتطلبات الإلزامية: 25 وحدة متطلبات جامعة عامة والزامية، 34 وحدة متطلبات كلية والزامية، 60 وحدة متطلبات قسم المحاسبة التخصصية، و15 وحدة متطلبات قسم المحاسبة غير تخصصية. وتوضح الجداول التالية لكل سنة توزيع المقررات على فصليها مع تصنيف كل مقرر حسب هذه الفئات الأربع [13]:

- متطلب جامعة إلزامي (29 ساعة على مستوى الخطة، منها 25 وحدة معتمدة)
- متطلب كلية إلزامي (34 ساعة)

- متطلب قسم إلزامي تخصصي (60 ساعة)
- متطلب قسم إلزامي غير تخصصي (21 ساعة على مستوى الخطة، منها 15 وحدة معتمدة)

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة الدراسية مبنية على نظام متطلبات سابقة (Prerequisites) متسلسل وتراكمي: فلا يجوز للطالب التسجيل في مقرر لاحق إلا بعد اجتياز المقرر أو المقررات السابقة له بنجاح، كما هو موضح في عمود "الأسبقية" بكل جدول. وبذلك تتشكل سلاسل متتابعة من المعارف يُبنى بعضها على بعض عبر الفصول الثمانية، بحيث يمثل النجاح في مقرر متطلباً لازماً (Gatekeeping) لتنزيل المقرر الذي يليه في السلسلة نفسها.

السنة الأولى– المواد الدراسية للفصل الأول والثاني لتخصص المحاسبة:

الجدول رقم (1) يوضح مواد الفصل الأول والثاني للسنة الأولى لتخصص المحاسبة

	السنة الأولي	الفصل الأول				الفصل الثاني			
م	التصنيف	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية	المقرر	الرمز	الاسبقية	الوحدات
1	متطلب كلية إلزامي	مبادئ المحاسبة 1	AC130	3	–	مبادئ المحاسبة 2	AC131	AC130	3
2	متطلب كلية إلزامي	مبادئ الاقتصاد 1	EC110	3	–	مبادئ الاقتصاد 2	EC111	EC110	3
3	متطلب كلية إلزامي	مبادئ التمويل 1	Fi160	3	–	مبادئ التمويل 2	Fi161	Fi160	3
4	متطلب كلية إلزامي	مبادئ الإدارة	BM120	4	–	مبادئ العلوم السياسية	PS150	–	3
5	متطلب جامعة إلزامي	اللغة العربية أ	Arb101	2	–	اللغة الإنجليزية 1	EN101	–	2
6	متطلب جامعة إلزامي	الثقافة الإسلامية	ASCU101	2	–	الرياضيات 1	MA142	–	3

تمثل السنة الأولى مرحلة التأسيس المعرفي للطالب، إذ يلتزم بدراسة تخصص المحاسبة منذ الفصل الأول مباشرة دون سنة تمهيدية عامة. يغلب على هذه السنة طابع متطلبات الكلية (مبادئ المحاسبة، الاقتصاد، التمويل، الإدارة، العلوم السياسية)، إلى جانب متطلبات الجامعة العامة (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، الثقافة الإسلامية). ويلاحَظ أن مقرري مبادئ المحاسبة 1 و2 يُصنَّفان ضمن متطلبات الكلية العامة المشتركة بين جميع أقسامها (كإدارة الموارد البشرية وإدارة الاعمال والتمويل والمصارف والعلوم السياسية والاقتصاد)، وليس كمتطلب تخصصي لقسم المحاسبة، وهو ما يعكس تصميماً يهدف لبناء خلفية محاسبية أساسية مشتركة لطلبة الكلية قبل التعمق في التخصص. ولا تشترط مقررات هذه السنة أي متطلب سابق باستثناء مقررات الفصل الثاني الآتية من الفصل الأول مباشرة (مبادئ المحاسبة 2 يشترط اجتياز مبادئ المحاسبة 1، ومبادئ الاقتصاد 2 يشترط مبادئ الاقتصاد 1، ومبادئ التمويل 2 يشترط مبادئ التمويل 1)، بما يؤسس أولى حلقات سلسلة الأسبقيات التي ستمتد عبر بقية سنوات البرنامج.

السنة الثانية – المواد الدراسية للفصل الثالث والرابع لتخصص المحاسبة:

الجدول رقم (2) يوضح مواد الفصل الثالث والرابع للسنة الثانية لتخصص المحاسبة

السنة الثانية		الفصل الثالث				الفصل الرابع			
م	التصنيف	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية
1	متطلب قسم إلزامي تخصصي	المحاسبة المتوسطة 1	AC230	3	AC131	المحاسبة المتوسطة 2	AC231	3	AC230
2	متطلب قسم إلزامي تخصصي	محاسبة الشركات 1	AC330	3	AC131	محاسبة الشركات 2	AC331	3	AC330
3	متطلب جامعة إلزامي	اللغة الإنجليزية 2	EN201	2	EN101	الرياضيات 2	MA143	3	MA142
4	متطلب جامعة إلزامي	مبادئ الإحصاء 1	St140	3	–	مبادئ الإحصاء 2	St141	3	St140
5	متطلب كلية إلزامي	القانون المدني	CL102	3	–	القانون التجاري	COL202	3	CL102
6	متطلب جامعة إلزامي	تاريخ العلوم	HSC301	2	ASCU101	–	–	–	–
7	متطلب قسم إلزامي غير تخصصي	–	–	–	–	الاقتصاد الجزئي 1	EC210	3	EC111

تشهد السنة الثانية بداية التخصص الفعلي في المحاسبة عبر أول مقررين يُصنَّفان ضمن متطلبات القسم التخصصية: المحاسبة المتوسطة 1–2 ومحاسبة الشركات 1–2، وكلاهما مبنيّ على مكتسبات مبادئ المحاسبة 1–2. كما يظهر أول مقرر ضمن متطلبات القسم غير التخصصية (الاقتصاد الجزئي 1) في الفصل الرابع. وتستمر متطلبات الجامعة (الإحصاء، اللغة الإنجليزية، الرياضيات) ومتطلبات الكلية (القانون المدني والتجاري) في مرافقة الطالب، بما يوفر خلفية قانونية وكمية داعمة للتخصص المحاسبي. وتتضح في هذه السنة آلية الأسبقيات: فلا يمكن للطالب دراسة المحاسبة المتوسطة 1 أو محاسبة الشركات 1 إلا بعد اجتيازه مبادئ المحاسبة 2 بنجاح، ثم لا يُسمح له بالانتقال إلى المحاسبة المتوسطة 2 أو محاسبة الشركات 2 إلا بعد إتمام الجزء الأول من كل منهما. ويطبق المبدأ ذاته على بقية السلاسل المتوازية: مبادئ الاقتصاد 2 يشترط مبادئ الاقتصاد 1 قبل أن يفتح بدوره الباب أمام الاقتصاد الجزئي 1 في الفصل الرابع، والقانون التجاري لا يُدرَّس إلا بعد اجتياز القانون المدني، ومبادئ الإحصاء 2 يشترط مبادئ الإحصاء 1، والرياضيات 2 تشترط الرياضيات 1، واللغة الإنجليزية 2 تشترط اللغة الإنجليزية 1 — بحيث يصبح النجاح في مقررات الفصل الأول والثاني (السنة الأولى) شرطاً لازماً لخوض جميع مقررات هذه السنة تقريباً.

السنة الثالثة – المواد الدراسية للفصل الخامس والسادس لتخصص المحاسبة:

الجدول رقم (3) يوضح مواد الفصل الخامس والسادس للسنة الثالثة لتخصص المحاسبة

السنة الثالثة		الفصل الخامس				الفصل السادس			
م	التصنيف	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية
1	متطلب قسم إلزامي تخصصي	محاسبة التكاليف 1	AC332	3	AC231	محاسبة تكاليف 2	AC333	3	AC332

السنة الثالثة		الفصل الخامس				الفصل السادس			
2	متطلب قسم إلزامي تخصصي	المحاسبة الضريبية	AC334	3	AC331	محاسبة الأموال العامة	AC338	3	AC334
3	متطلب قسم إلزامي تخصصي	محاسبة المصارف	AC336	3	AC231	محاسبة النفط	AC335	3	AC231
4	متطلب قسم إلزامي تخصصي	–	–	–	–	المحاسبة الخدمية	AC337	3	AC231
5	متطلب قسم إلزامي غير تخصصي	إدارة الإنتاج	BM220	3	BM120, MA142	بحوث عمليات 1	BM321	3	St140, BM220, MA142
6	متطلب قسم إلزامي غير تخصصي	الإدارة المالية	BM320	3	AC230	طرق البحث	AC200	3	AC231
7	متطلب جامعة إلزامي	مبادئ الحاسوب	CS144	3	–	–	–	–	–

تُعدّ السنة الثالثة الأكثر كثافة من حيث المقررات التخصصية، إذ يدرس الطالب محاسبة التكاليف 1–2، والمحاسبة الضريبية، ومحاسبة المصارف، ومحاسبة الأموال العامة، ومحاسبة النفط، والمحاسبة الخدمية – وجميعها مقررات قسم تخصصية مبنية على مكتسبات المحاسبة المتوسطة ومحاسبة الشركات. وتظهر في هذه السنة أيضاً أغلب مقررات القسم غير التخصصية (إدارة الإنتاج، الإدارة المالية، بحوث العمليات، طرق البحث)، وهي مقررات مساندة تخدم بناء المهارات الكمية والبحثية اللازمة لاحقاً لمشروع التخرج، إلى جانب آخر متطلب جامعة عام (مبادئ الحاسوب). ويتجلى مبدأ الأسبقية هنا بشكل أوسع: فمحاسبة التكاليف 1، والمحاسبة الضريبية، ومحاسبة المصارف، ومحاسبة النفط، والمحاسبة الخدمية جميعها تشترط اجتياز المحاسبة المتوسطة 2 (أو محاسبة الشركات 2 بالنسبة للمحاسبة الضريبية)، بحيث لا يستطيع الطالب دخول أي من هذه المسارات المتفرعة قبل إتمام حلقة السنة الثانية كاملة. كما تتطلب محاسبة التكاليف 2 اجتياز محاسبة التكاليف 1 أولاً، ومحاسبة الأموال العامة تشترط المحاسبة الضريبية، وطرق البحث يشترط لدراسته اجتياز المحاسبة المتوسطة 2. أما مقرر بحوث العمليات فيمثل حالة خاصة إذ يشترط اجتياز ثلاثة مقررات معاً (مبادئ الإحصاء 1، إدارة الإنتاج، الرياضيات 1) قبل التسجيل فيه، وهو ما يوضح أن بعض حلقات السلسلة تتقاطع فيها متطلبات من أكثر من مسار دراسي واحد.

السنة الرابعة – المواد الدراسية للفصل السابع والثامن لتخصص المحاسبة:

الجدول رقم (4) يوضح مواد الفصل السابع والثامن للسنة الرابعة لتخصص المحاسبة

السنة الرابعة		الفصل السابع				الفصل الثامن			
م	التصنيف	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية	المقرر	الرمز	الوحدات	الاسبقية
1	متطلب قسم إلزامي تخصصي	المراجعة 1	AC430	3	AC334	المراجعة 2	AC431	3	AC430
2	متطلب قسم إلزامي تخصصي	محاسبة الأقسام والفروع	AC432	3	AC336	تصميم النظم المحاسبية	AC433	3	AC334, CS144

السنة الرابعة				الفصل السابع				الفصل الثامن			
3	متطلب قسم إلزامي تخصصي	التحليل المالي	AC339	3	AC331, AC332	المحاسبة الإدارية	AC434	3	AC333
4	متطلب قسم إلزامي تخصصي	محاسبة المؤسسات الإسلامية	AC532	3	AC231	المحاسبة الدولية	AC435	3	AC331, AC332
5	متطلب قسم إلزامي تخصصي	–	–	–	–	مشروع بحث التخرج	AC600	3	AC200, DA441
6	متطلب كلية إلزامي	تحليل البيانات	DA441	3	CS144, St141, AC200	–	–	–	–

تمثل السنة الرابعة والأخيرة ذروة التخصص، حيث يصبح الطالب متخصصاً بنسبة كبيرة في دراسة المحاسبة وفروعها المتقدمة: المراجعة 1–2، محاسبة الأقسام والفروع، التحليل المالي، محاسبة المؤسسات الإسلامية، تصميم النظم المحاسبية، المحاسبة الإدارية، والمحاسبة الدولية – وجميعها مقررات قسم تخصصية. ويظهر في الفصل السابع آخر مقرر ضمن متطلبات الكلية (تحليل البيانات)، بوصفه أداة منهجية تمهّد لمشروع بحث التخرج الذي يُختتم به البرنامج في الفصل الثامن، والذي يعتمد في جانبه الميداني على مكتسبات مقرري طرق البحث وتحليل البيانات. وتصل سلسلة الأسبقيات في هذه السنة إلى ذروتها التراكمية: فالمراجعة 1 تشترط اجتياز المحاسبة الضريبية (من السنة الثالثة)، وتفتح بدورها الباب أمام المراجعة 2 وتصميم النظم المحاسبية؛ ومحاسبة الأقسام والفروع تشترط محاسبة المصارف؛ والتحليل المالي والمحاسبة الدولية يشترطان معاً اجتياز محاسبة الشركات 2 ومحاسبة التكاليف 1؛ والمحاسبة الإدارية تشترط محاسبة التكاليف 2. أما مقرر تحليل البيانات فيشترط اجتياز ثلاثة مقررات من ثلاث فئات مختلفة (مبادئ الحاسوب، مبادئ الإحصاء 2، طرق البحث)، ليصبح بدوره شرطاً لا غنى عنه للبدء في مشروع بحث التخرج، وهو المقرر الذي يمثل نقطة التقاء نهائية لكل ما سبقه من حلقات السلسلة عبر السنوات الأربع.

3.3 – تحليل مدى توافق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1-6) مع برنامج بكالوريوس المحاسبة في كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها:

الجدول رقم (5) يوضح مصفوفة تحليل الفجوة (Gap Analysis Matrix) لمدى توافق معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES 1–6) مع برنامج بكالوريوس المحاسبة بكلية التجارة والعلوم السياسية في جامعة سبها:

المعيار (IES)	الوضع المستهدف (متطلبات المعيار)	الوضع الحالي (واقع التطبيق في قسم المحاسبة)	تشخيص الفجوة (Gap Analysis)	مستوى التوافق
(IES 1) متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي المهني	1– وضع شروط قبول عادلة ومتناسبة تحمي المصلحة العامة: تسمح بالدخول فقط لمن تتوفر لديهم فرصة معقولة لإكمال البرنامج بنجاح، دون أن تشكّل حواجز مبالغاً فيها (كاشتراط تخصص دراسي بعينه أو مدة خبرة عمل محددة).	1– لا تُجرى اختبارات قبول أو مقابلات شخصية، إذ يتم التسجيل إلكترونياً عبر منظومة التسجيل المركزية لجامعة سبها، حيث يختار الطالب الكلية والتخصص ويُمنح رقماً مرجعياً، يُستخدم عند مراجعة الكلية لتقديم	فجوة شفافية وإفصاح: تتركز الفجوة في الشق الإعلامي والتوعوي من المعيار، حيث يفتقر الطالب للبيانات الرسمية المنشورة التي تساعده على اتخاذ قرار الالتحاق	ضعيف (متوافق بشكل محدود)

المعيار (IES)	الوضع المستهدف (متطلبات المعيار)	الوضع الحالي (واقع التطبيق في قسم المحاسبة)	تشخيص الفجوة (Gap Analysis)	مستوى التوافق
	2- الشفافية وإتاحة معلومات علنية للجمهور (معدلات النجاح، التكاليف، توصيف المخرجات) تساعد الأفراد على تقييم فرصهم بأنفسهم قبل الالتحاق.	واستكمال المستندات المطلوبة وفقاً للاشتراطات العامة للقبول وثم يُباشر الدراسة بالقسم مع بدء العام الدراسي. 2- تتسم المعلومات المتاحة للطلبة المقبلين على التخصص بمحدودية نسبية، فلا تُنشر معدلات النجاح أو مؤشرات واضحة عن متطلبات البرنامج ومخرجاته، بينما تقتصر المعلومات المنشورة على قوائم الأوائل والخطة الدراسية والمقررات عبر صفحة الكلية على وسائل التواصل الاجتماعي، في ظل عدم تفعيل الموقع الرسمي للكلية بالصورة المطلوبة. 3- عدم وجود سنة تمهيدية عامة.	بقسم المحاسبة بوعي.	
(IES 2) التطوير المهني الأولي – الكفاءة الفنية	1- تحقيق نواتج تعلّم في 12 مجال كفاءة فنية تتضمن (المحاسبة المالية والتقارير، المحاسبة الإدارية، التمويل والإدارة المالية، الضرائب، التأكيد (Assurance)، المراجعة، الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، القوانين واللوائح التجارية، تقنية المعلومات والاتصالات، بيئة الأعمال والسياق التنظيمي، الاقتصاد، واستراتيجية الأعمال والإدارة). 2- مراجعة دورية للمناهج كل 3-5 سنوات وتقييم رسمي للكفاءة.	1- توفر أغلب مجالات الكفاءة التقليدية (مبادئ المحاسبة المالية 1-2، المتوسطة، الشركات)، المحاسبة الإدارية (تكاليف)، التمويل (مبادئ التمويل، الإدارة المالية)، الضرائب (المحاسبة الضريبية)، المراجعة (1-2)، الاقتصاد (جزئي وكلي)، القانون (تجاري ومدني)، وتقنية المعلومات (مبادئ الحاسوب، تحليل البيانات) 2- غياب مقررات مستقلة تغطي حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية بوصفها مجال كفاءة قائماً بذاته. 3- غياب الآلية المعلنة للمراجعة	فجوة محتوى وآلية مراجعة: عدم تغطية كامل الميادين الحديثة (الحوكمة والمخاطر والرقابة الداخلية كمجال مستقل)، وغياب النظام الاساسي للمراجعة والتطوير الدوري للخطة الدراسية وتقتصر المشاركة فيها على أعضاء هيئة التدريس في ظل غياب أصحاب المصلحة الخارجيين، ونقص الموارد الإلكترونية.	جيد جداً (متوافق بنسبة كبيرة)

المعيار (IES)	الوضع المستهدف (متطلبات المعيار)	الوضع الحالي (واقع التطبيق في قسم المحاسبة)	تشخيص الفجوة (Gap Analysis)	مستوى التوافق
		الدورية للمناهج كل 3–5 سنوات، وإنما تُراجع وتُحدّث من أعضاء هيئة التدريس بحسب التحديات التي تطرأ على 4- المقررات والحاجة الملحّة، دون اعتماد آلية رسمية موحّدة على مستوى الكلية.		
(IES 3) التطوير المهني الأولي – المهارات المهنية	1- تحقيق نواتج تعلّم صريحة في أربعة مجالات: المهارات الفكرية (حل المشكلات، اتخاذ القرار، التفكير النقدي)، مهارات التواصل والعلاقات الشخصية (العمل ضمن فرق، التفاوض، الاستماع الفعّال)، المهارات الشخصية (التعلّم مدى الحياة، إدارة الوقت، التفكير التأملي)، والمهارات التنظيمية (الالتزام بالمواعيد، القيادة، التفويض). 2- وجود تقييم رسمي مستقل ومباشر لهذه المهارات.	1- تساهم بعض المقررات (طرق البحث، مشروع التخرج، تحليل البيانات) بشكل غير مباشر في المهارات الفكرية والتنظيمية. 2- غياب نتائج تعلّم صريحة ومقاسة للمهارات. 3- غياب التقييم المستقل للمهارات، وعدم وجود مقررات صريحة للتواصل والعمل الجماعي أو القيادة.	فجوة صياغة وتقييم مهارات: المهارات لا تُصاغ كمخرجات تعلّم مقاسة، ويتم التركيز الشديد على المحتوى المعرفي دون تقييم الكفاءات السلوكية والتواصلية.	ضعيف (متوافق بشكل محدود)
(IES 4) التطوير المهني الأولي – القيم والأخلاق والسلوك المهني	1- توفير إطار متكامل للقيم والأخلاق المهنية يمكّن الطالب من تطبيق الشك المهني والحكم المهني والتصرف بما يخدم المصلحة العامة، من خلال ثلاثة مجالات: الشك والحكم المهني، المبادئ الأخلاقية، والالتزام بالمصلحة العامة. 2- دمج متطلبات السلوك الأخلاقي بما يتناسب مع كافة المقررات الدراسية. 3- تضمين نشاط عملي موثّق ومنظّم يراجع فيه الطالب مواقف أخلاقية واقعية أو محاكاة، إضافة إلى تقييم رسمي لهذا الجانب.	1- تدريس بنود أخلاقية بشكل متفرق ضمن مقررات (مبادئ المحاسبة، المراجعة 1، طرق البحث) بما يتسق جزئياً مع فكرة الدمج عبر المقررات. 2- عدم وجود نشاط عملي موثق ومعتمد (مثل دراسات حالة وحلول لمشاكل أخلاقية، وإقرارات الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي). 3- عدم تناول مفهومي "الشك المهني" و"الحكم المهني" كمخرجات مستقلة.	فجوة أدوات تطبيق وتوثيق: الاقتصار على الجانب النظري العام للأخلاقيات لبعض المقررات دون وجود أدوات تطبيقية عملية موثقة تقيس قدرة الطالب على التفكير النظري الأخلاقي والشك المهني.	جيد (متوافق جزئياً)

المعيار (IES)	الوضع المستهدف (متطلبات المعيار)	الوضع الحالي (واقع التطبيق في قسم المحاسبة)	تشخيص الفجوة (Gap Analysis)	مستوى التوافق
(IES 5) التطوير المهني الأولي – الخبرة العملية	1- إكمال خبرة عملية ميدانية كافية تحت إشراف محاسب مهني قبل نهاية مرحلة التكوين المهني الأولي، تُقاس بإحدى ثلاث طرق: مبنية على المخرجات، أو على المدخلات (كساعات أو مدة زمنية، وغالباً ثلاث سنوات كحدّ اقصى)، أو مزيج بينهما. 2- توثيق السجلات والأنشطة بأدلة يمكن التحقق منها، مع مراجعة دورية من المشرف وتقييم رسمي لكفايتها.	1- لا يوجد تدريب ميداني أو خبرة عملية إلزامية في مؤسسات أو مكاتب محاسبة ومراجعة خارج نطاق مشروع بحث التخرج. 2- الاقتصار على الجانب الميداني الوحيد في مشروع التخرج المقتصر على أدوات جمع البيانات البحثية (استبيان، ملاحظة، مقابلات شخصية، أدوات تحليل بحوث التخرج). 3- غياب الإشراف المهني أو قياس ساعات الخبرة العملية.	فجوة هيكلية كاملة: غياب تام للمكون العملي والتطبيقي الميداني المشرف عليه مهنياً في بنية البرنامج الأكاديمي.	غير متوافق (فجوة كاملة)
(IES 6) التقييم الرسمي للكفاءة المهنية	1- إجراء تقييم رسمي شامل يحدد ما إذا كان الطالب قد حقق المستوى المطلوب من الكفاءة المهنية (الفنية والمهارية والقيمية مجتمعة) بنهاية التكوين المهني الأولي، عبر أنشطة تقييم متنوعة (امتحانات، عروض تقديمية، دراسات حالة، محاكاة، تقييم في موقع العمل، ملف إنجاز). 2- الالتزام بتحقيق أنشطة متمثلة في سبعة مبادئ (الأصالة/الواقعية، العدالة، النزاهة، الموثوقية، الكفاية (عمقاً واتساعاً)، الشفافية، والصلاحية، إضافة إلى استنادها إلى أدلة يمكن التحقق منها).	1- الاعتماد التقليدي على الامتحانات التحريرية لكل مقرر ومشروع بحث التخرج، وهي أنشطة تقييم مشروعة من حيث المبدأ العام، لكنها تقيس بشكل رئيسي الكفاءة الفنية (المعرفية) ولا تغطي بشكل متكامل الكفاءة المهنية أو القيمية كما يشترط المعيار (مبدأ الكفاية). 2- التقييم يقيس الجانب المعرفي فقط دون المهارات والقيم والمهنية. 3- غياب معايير تقييم قائمة على المحاكاة الواقعية أو شفافية النشر المسبق لمؤشرات التقييم.	فجوة تنوع وشمولية التقييم: انحصار طرق التقييم في الأسلوب الأكاديمي التقليدي (امتحانات تحريرية) وافتقارها لتقييم الكفاءات المركبة (واقعية ومحاكاة).	ضعيف (متوافق بشكل محدود)

4- النتائج والتوصيات:

1.4- النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أظهرت نتائج تحليل المحتوى التي أكّدتها المقابلة الشخصية باعتبارها وسيلة جمع بيانات داعمة لمصفوفة تحليل الفجوة، وجود فجوة في الشفافية والإفصاح بين متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي المهني (IES 1) والممارسة الفعلية للقبول، تتركز في الشق الإعلامي والتوعوي من المعيار، حيث يفتقر الطالب للبيانات الرسمية المنشورة التي تساعده على

اتخاذ قرار الالتحاق بقسم المحاسبة بوعي، إذ يتم تسجيل الطلبة إلكترونياً عبر منظومة التسجيل المركزية ويُمنح على أثرها الطالب رقماً مرجعياً يقدمه عند استكمال إجراءات التسجيل بالكلية، بينما يقتصر القبول عملياً على استيفاء شرط الشهادة الثانوية العامة وتقديم المستندات المطلوبة والتي من ضمنها الرقم المرجعي، دون إجراء اختبارات قبول أو مقابلات شخصية، رغم تضمينها ضمن آلية الفرز المعلنة بموقع الكلية، كما يفتقر البرنامج إلى معلومات منشورة رسمياً تمكن المتقدمين من تقييم فرصهم ومتطلبات البرنامج ومخرجاته قبل الالتحاق، في ظل عدم تحديث محتوى الموقع الإلكتروني للكلية واقتصاره على معلومات تاريخية لا تعكس المستجدات الأكاديمية، رغم توافره كوسيلة رسمية لنشر المعلومات، والاكتفاء بنشر قوائم الأوائل والخطة الدراسية عبر موقع الكلية على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك عدم وجود سنة تمهيدية عامة، نتيجة عدم توافر أعضاء هيئة تدريس قارّين للتخصصات العامة، وبناءً على ذلك يتضح أن مستوى التوافق مع متطلبات (IES 1) في جانب إجراءات القبول والإفصاح عنها لا يزال محدوداً، ولا سيما فيما يتعلق بإتاحة المعلومات ذات الصلة للمتقدمين بصورة واضحة، رسمية، محدثة، وفي الوقت المناسب، بما يضمن قدرتهم على اتخاذ قرار الالتحاق بالبرنامج على أساس معلومات كافية وموضوعية.

- أظهرت نتائج تحليل المحتوى المدعومة بنتائج المقابلة الشخصية أن برنامج بكالوريوس المحاسبة يحقق مستوى جيد جداً من التوافق مع متطلبات التطوير المهني الأولي – الكفاءة الفنية (IES 2)، إذ يغطي البرنامج درجة كبيرة معظم مجالات الكفاءة الفنية الاثني عشر الواردة في المعيار، وبالأخص مجالات المحاسبة المالية والإدارية، والتمويل، والضرائب، والمراجعة، والقانون، وتقنية المعلومات، مع مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية الليبية من خلال تضمين محاسبة النفط والمصارف، ومع ذلك كشفت النتائج عن بعض جوانب القصور التي تمثل نسبياً في فجوة محتوى وآلية مراجعة في تحقيق متطلبات المعيار، من أبرزها عدم تناول الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية كمجال مستقل أو كمحتوى صريح ومتكامل ضمن الخطة الدراسية، كما تفتقر إلى آلية رسمية ومعلنة للمراجعة الدورية للمناهج كل (3–5) سنوات، إذ تتم المراجعة وفق الحاجة الملحّة واجتهادات أعضاء هيئة التدريس، دون إشراك خبراء خارجيين أو أصحاب عمل، بالإضافة إلى أن محدودية الموارد الإلكترونية والمكتبة الرقمية تحد من مواكبة المستجدات المهنية والدولية.
- أظهرت نتائج تحليل المحتوى المدعومة بنتائج المقابلة الشخصية وجود فجوة واضحة في مدى توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة مع متطلبات (IES 3) المتعلقة بالتطوير المهني الأولي للمهارات المهنية، إذ لا تُترجم المهارات الأربع التي يتطلبها المعيار، والمتمثلة في المهارات الفكرية، والتواصلية، والشخصية، والتنظيمية، إلى مخرجات تعلم صريحة ومحددة وقابلة للقياس ضمن المقررات الدراسية، كما لا تظهر هذه المهارات بصورة منهجية في توصيف المقررات أو في أدوات وأساليب التقويم بما يسمح التحقق من مستوى اكتسابها للطلبة، بالرغم من أن بعض المقررات، وبالأخص طرق البحث العلمي ومشروع التخرج قد تساهم بصورة غير مباشرة في تنمية بعض هذه المهارات ولا تستند إلى إطار واضح يحدد المهارات المستهدفة ومؤشرات قياسها، ويحد غياب هذا التحديد من إمكانية تتبع تطور المهارات المهنية لدى الطلبة وتقويم مدى تحققها بصورة موضوعية، بما يشير إلى أن البرنامج يركز بدرجة أكبر على الجانب المعرفي للمقررات مقارنة بالتنمية المقصودة والمنهجية للمهارات المهنية التي يتطلبها المعيار، وتشير هذه النتائج إلى أن البرنامج يولي اهتماماً أكبر بتغطية المحتوى المعرفي للمقررات مقارنة بالتنمية المقصودة والمنهجية للمهارات المهنية، وبالأخص المهارات المرتبطة بالجوانب الفكرية والتواصلية والشخصية والتنظيمية، ويُصنّف مستوى التوافق مع (IES 3) بأنه متوافق بشكل

محدود، وتمثل الفجوة الرئيسة في ضعف تضمين المهارات المهنية ضمن مخرجات التعلم وآليات تقويمها وقياسها، وليس في انعدام فرص تنميتها بصورة كلية.

- أظهرت نتائج تحليل المحتوى المدعومة بنتائج المقابلة الشخصية تحققاً جزئياً لمتطلبات (IES 4) المتعلقة بالتطوير المهني الأولي للقيم والأخلاق والسلوك المهني، إذ يقتصر تناول الأخلاقيات المهنية على ثلاثة مقررات هي: مبادئ المحاسبة، والمراجعة، وطرق البحث، ويغلب عليها الطابع النظري والأكاديمي، بما يساهم في تنمية الوعي الأخلاقي لدى الطلبة بصورة غير مباشرة، إلا أن هذا التضمين لا يستند إلى مخرجات تعلم محددة وقابلة للقياس تغطي متطلبات المعيار بصورة متكاملة، كما لا يتم تناول مفهوما الشك المهني والحكم المهني كمخرجات تعلم مستقلة، وإنما يندرجان ضمن محتوى مقرر المراجعة، وكذلك تبين أن البرنامج يفتقر إلى أنشطة تطبيقية وموثقة تتيح للطلبة توظيف الحكم الأخلاقي في مواقف مهنية واقعية أو محاكاة من خلال دراسات الحالات الأخلاقية، أو توثيق وتحليل المعضلات المهنية، أو إقرارات الالتزام بالسلوك الأخلاقي، وقد انعكس غياب هذا الجانب التطبيقي على الجانب التقويمي، إذ لا يتوافر تقييم رسمي ومستقل يقيس مدى تحقق القيم والكفاءات الأخلاقية لدى الطلبة، وبالتالي فإن تحقيق المعيار في هذا الجانب يتركز بدرجة أساسية على البعد المعرفي النظري، دون استكمال أبعاده التطبيقية والسلوكية والتقويمية، بما يحد من إمكانية التحقق الموضوعي من قدرة البرنامج على إعداد الطلبة للتعامل مع القضايا والمواقف الأخلاقية في الممارسة المهنية، وعليه يُصنّف مستوى التوافق مع (IES 4) بأنه متوافق جزئياً، إذ تتوافر عناصر أساسية للتوعية بالقيم والأخلاقيات المهنية، إلا أن هناك فجوة في تحويل هذه العناصر إلى مخرجات تعلم قابلة للقياس، وأنشطة تطبيقية موثقة، وأدوات تقويم مستقلة ومنهجية.
- أظهرت نتائج تحليل المحتوى المدعومة بنتائج المقابلة الشخصية أن المعيار الخامس (IES 5) المتعلق بالتطوير المهني الأولي – الخبرة العملية، يمثل أضعف مستويات التوافق في برنامج بكالوريوس المحاسبة، إذ لا يتضمن تدريباً ميدانياً إلزامياً في مؤسسات أو مكاتب المحاسبة والمراجعة، ويقتصر الجانب التطبيقي المتاح على أدوات جمع البيانات المستخدمة في مشروع التخرج، كالاستبيانات والملاحظة والمقابلات، وهو ما لا يفي بالمتطلبات الجوهرية للخبرة العملية وفق المعيار، ولا سيما الإشراف المهني، والقياس الكمي لمدة الخبرة، والتوثيق الرسمي لها، والمراجعة الدورية للتقدم المحرز، كما كشفت المقابلة عن مؤشر إيجابي يتمثل في وجود مقترح لإضافة مقررات دراسية ذات صلة بالجانب التطبيقي والمهني، وقد بلغ مراحل متقدمة من الإعداد تمهيداً لتفعيلها، بما قد يسهم مستقبلاً في تعزيز توافق البرنامج مع متطلبات المعيار، وعليه يُصنّف مستوى التوافق مع (IES 5) بأنه غير متوافق، مع وجود فجوة كاملة في مكون الخبرة العملية، تتمثل أساساً في غياب التدريب الميداني المشرف عليه مهنياً، وعدم وجود نظام مؤسسي لتحديد الخبرة العملية وتوثيقها ومتابعتها وتقويمها، ويمثل استحداث المكونات التطبيقية المقترحة فرصة مستقبلية يمكن أن تسهم عند تنفيذها في تقليص هذه الفجوة وزيادة توافق البرنامج مع متطلبات المعيار.
- أظهرت نتائج تحليل المحتوى المدعومة بنتائج المقابلة الشخصية محدودية توافق برنامج بكالوريوس المحاسبة مع متطلبات المعيار السادس (IES 6) المتعلق بالتقييم الرسمي للكفاءة المهنية، إذ تقتصر أدوات التقييم الحالية على الاختبارات التحريرية التقليدية في المقررات ومشروع التخرج، وهي أدوات تركز أساساً على قياس التحصيل المعرفي والكفاءة الفنية، ولا توفر تغطية متكاملة للمهارات المهنية والقيم والسلوك المهني، كما كشفت المقابلة الشخصية أن مبادئ جودة التقييم السبعة الواردة في المعيار، والمتمثلة في الأصالة، والعدالة، والنزاهة، والموثوقية، والكفاية، والشفافية، والصلاحية، لا تُطبَّق بصورة منهجية في أنشطة التقييم الحالية، وبالتالي فإن الاعتماد على أساليب التقييم التقليدية يوفر

قدراً محدوداً من التحقق من المعرفة الفنية، لكنه لا يستوفي المتطلبات المتكاملة لجودة التقييم التي يقتضيها المعيار، وبناءً على ذلك يُصنّف مستوى التوافق ضعيف مع (IES 6) ومتوافق بشكل محدود، إذ تتوافر لدى البرنامج ممارسات أساسية للتقييم، إلا أنها تظل محدودة من حيث تنوع أدواتها وشموليتها ومدى اتساقها مع مبادئ جودة التقييم ومتطلبات قياس مختلف أبعاد الكفاءة المهنية.

2.4- التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصى الباحثان بالتالي:

- مواءمة سياسة القبول المعلنة مع الممارسة الفعلية، إما بتفعيل امتحان القبول والمقابلة الشخصية المنصوص عليهما رسمياً، أو بتعديل وثائق القبول بما يعكس الإجراء الفعلي القائم على الشهادة الثانوية والمستندات المطلوبة، بما يعزز الشفافية والمصداقية ويحد من الفجوة بين النص والتطبيق، بالإضافة إلى تحديث الموقع الإلكتروني للكلية بصورة دورية ونشر معلومات رسمية ومحدّثة عن متطلبات البرنامج ومخرجاته ومعدلات النجاح، إلى جانب دراسة استحداث سنة تمهيدية عامة استجابة لمتطلبات المعيار الأول (IES 1) متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي المهني.
- دعم توافق البرنامج مع (IES 2) التطوير المهني الأولي – الكفاءة الفنية من خلال إدراج محتوى صريح ومستقل للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ضمن الخطة الدراسية، واعتماد آلية رسمية وموثقة ومعلنة لمراجعة المناهج دورياً كل (3–5) سنوات، بمشاركة أعضاء هيئة التدريس والخبراء الخارجيين وأصحاب العمل، لضمان مواءمة المحتوى والمخرجات مع المستجدات المهنية واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الموارد الإلكترونية وقواعد البيانات والمكتبة الرقمية المتخصصة بما يدعم التطوير المستمر للمحتوى العلمي.
- تضمين مخرجات تعلم صريحة وقابلة للقياس للمهارات المهنية الأربع: الفكرية، والتواصلية، والشخصية، والتنظيمية، ضمن توصيف المقررات ذات الصلة، وبالأخص طرق البحث العلمي ومشروع التخرج، مع تحديد مؤشرات واضحة لقياس كل مهارة واعتماد أدوات تقويم مخصصة تتيح تتبع تطورها والتحقق الموضوعي من مستوى اكتساب الطلبة لها، بدلاً من اقتصار تقييمها على الإسهام غير المباشر أو التقييم المعرفي للمقررات، بما يتوافق مع المعيار الثالث (IES 3) التطوير المهني الأولي – المهارات المهنية.
- استكمال متطلبات المعيار الرابع (IES 4) من خلال توسيع نطاق دمج القيم والأخلاق المهنية ليشمل عدداً أكبر من المقررات، وصياغة مخرجات تعلم محددة وقابلة للقياس تغطي متطلبات المعيار بصورة متكاملة، مع إفراد الشك المهني والحكم المهني كمخرجين تعلم مستقلين، بالإضافة إلى استحداث أنشطة تطبيقية وموثقة، مثل دراسات الحالات الأخلاقية وتحليل المعضلات المهنية وسجل تعلم أو ملف للمواقف الأخلاقية، وربطها بتقييم رسمي ومستقل يقيس مدى اكتساب الطلبة للقيم والكفاءات الأخلاقية وتوظيفها عملياً، إلى جانب استمرار دمج أخلاقيات المهنة ضمن المقررات القائمة، بما يتجاوز الاقتصار على المعالجة النظرية الحالية.
- استكمال متطلبات المعيار الخامس (IES 5) من خلال اعتماد وتفعيل المقررات المقترحة ذات الصلة بالجانب التطبيقي والمهني، إلى جانب استحداث تدريب ميداني إلزامي في مكاتب المحاسبة والمراجعة أو الإدارات والأقسام المالية بالمؤسسات العامة أو الخاصة، بموجب اتفاقيات رسمية تضمن الإشراف الفعلي من محاسبين مهنيين مؤهلين، بالإضافة إلى وضع آلية رسمية لتوثيق الخبرة العملية وقياس مدتها ومتابعة كفايتها ومراجعة التقدم المحرز فيها بصورة دورية، بما يضمن اكتساب الطلبة خبرة مهنية فعلية تتجاوز الاقتصار الحالي على الجوانب التطبيقية المرتبطة بجمع البيانات في مشروع التخرج.

- تطوير منظومة التقييم بما يتجاوز الاختبارات التحريرية التقليدية بما يتوافق مع المعيار السادس (IES 6) التقييم الرسمي للكفاءة المهنية، من خلال تنويع أدواتها لتشمل دراسات الحالة، والمحاكاة، والعروض التقديمية، وملفات الإنجاز، والتقييم الميداني، بما يتيح قياس الكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم والسلوك المهني بصورة متكاملة، بالإضافة إلى إعادة تصميم أنشطة التقييم وفق مبادئ الجودة السبعة الواردة في المعيار وهي: الأصالة، والعدالة، والنزاهة، والموثوقية، والكفاية، والشفافية، والصلاحية، مع اعتماد إجراءات موثقة لتطبيقها ونشر معايير ومؤشرات التقييم للطلبة مسبقاً بما يساهم في زيادة عدالة وشفافية التقييم وموثوقيته.
- إجراء دراسات مماثلة في مؤسسات التعليم العالي الأخرى، ومقارنة مدى توافق برامج المحاسبة فيها مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–6)، بما يسهم في تحديد الفجوات وتطوير جودة التعليم المحاسبي ومخرجاته.

5- **المراجـــع:**

[1] البوسيفي، أمال محمد. (2025). مدى توافق التعليم المحاسبي بجامعة طرابلس مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES 1–3). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الاول، ص 61–87.

[2]عون، صبرينة. (2025). تطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي في برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية. مجلـــة اقتصـــاد المـــال والأعمـــال، المجلـــد التاســـع، العـــدد الثـــاني، ص 215–229 .doi.org/10.58205/fber.v9i2.1986

[3]القدار، مفتاح عطية، وعبد الدائم، كمال خليفة. (2025). آلية التطوير الجزئي للتعليم المحاسبي في ليبيا وتأثيرها على مخرجاته بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل: دراسة على أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعتي الأسمرية والمرقب والمعهد العالي للعلوم والتقنية زليتن ومصراتة. مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم التطبيقية)، المجلد التاسع، العدد الاول، ص 369–389.

[4] بن خليفة، عبد الباسط. (2025). تحليل متطلبات تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والمعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES): دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين (رسالة ماجستير منشورة). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

[5]الجحدلي، أبرار عبيد، وعبد الرحمن، نجلاء إبراهيم. (2019). مدى ملاءمة التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل: دراسة استكشافية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 46–82 .doi.org/10.26389/AJSRP.A131118

[6] شابون، أبوبكر مفتاح، والعربي، عائشة محمد. (2021). أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا: دراسة نظرية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص 156–181 .doi.org/10.36602/jebs.2021.v08.02.10

[7] المقطري، معاذ طاهر صالح، وعامر، عبدالملك محمد طاهر. (2025). التعليم المحاسبي وعلاقته بمتطلبات سوق العمل في ضوء معيار التعليم المحاسبي الدولي IAES3: دراسة ميدانية في الجامعات الأهلية بمحافظة تعز – اليمن. مجلـــة العلـــوم التربويـــة والدراســـات الإنســـانية، العـــدد الخـــامس والاربعـــون، ص 146–181 .doi.org/10.55074/hesj.vi45.1329

[8] قادري، خلود. (2020). متطلبات الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي وفق معايير التعليم الدولية IES: دراسة حالة عينة من الأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة بولاية ورقلة (رسالة ماجستير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

[9] كاظم، علي جواد. (2025). توظيف ممارسات المحاسبة الخضراء لتخفيض التالف من خلال الدور الوسيط للتعليم المحاسبي: دراسة حالة جامعة الفرات الأوسط التقنية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد السادس، العدد التاسع، ص 139–160 doi.org/10.53796/hnsj69/9.

[10] زيدان، محمد، وإبراهيم، محمد رمضان. (2024). رؤية مقترحة لتطوير التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم الجامعي المصرية في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثاني، ص 57–104 doi.org/10.21608/JSASC.2024.342133.1021.

[11]كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها. نبذة عن قسم المحاسبة (2024).

[12]كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها. متطلبات القبول في القسم (2024).

[13]كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها. البرنامج العلمي لبكالوريوس قسم المحاسبة (توزيع المقررات حسب متطلبات الجامعة والكلية والقسم).

[14] Reis, J. V., Miranda, G. J., & Bernd, D. C. (2025). Competency development in accounting education through active teaching methodologies: Trends and contributions based on IAESB guidelines. Sociedade, Contabilidade e Gestão, 20(3), 1–18.

[15] Watty, K., Sugahara, S., Abayadeera, N., Perera, L., & McKay, J. (2014). Towards a global model of accounting education. Accounting Research Journal, 27(3), 286–300. doi.org/10.1108/ARJ-09-2013-0063.

[16] International Federation of Accountants. (2026). IFAC. https://www.ifac.org.

[17] International Accounting Education Standards Board. (2013a). International Education Standard 1: Entry requirements to professional accounting education programs (Revised). International Federation of Accountants.

[18] International Federation of Accountants. (2025a). International Education Standard 2: Initial professional development—Technical competence (Revised).

[19] International Federation of Accountants. (2025b). International Education Standard 3: Initial professional development—Professional skills (Revised).

[20] International Federation of Accountants. (2025c). International Education Standard 4: Initial professional development—Professional values, ethics and attitudes (Revised).

[21] International Accounting Education Standards Board. (2013b). International Education Standard 5: Initial professional development—Practical experience (Revised). International Federation of Accountants.

[22] International Federation of Accountants. (2025d). International Education Standard 6: Initial professional development—Formal assessment of professional competence (Revised).

الشكر والتقدير

التمويل: نعم ☐ لا ☑

تضارب المصالح: نعم ☐ لا ☑

توافرالبيانات: نعم ☑ لا ☐

مساهمات المؤلفين:

ت	اسم المؤلف وإيميلة و رابط منصة ORCID iD	تصور أوفكرة الدراسة	جمع أو المساهمة في جمع البيانات	المساهمة في الدراسات السابقة	وضع منهجية الدراسة	إجراء التحاليل (الجانب العملى)	تحليل البيانات	تفسير ومناقشة النتائج	الموافقة على النسخة النهائية
1	محمد عبدالعزيز شهدالله Mohammed1990yy@yahoo.com	√	√	√	√	√	√	√	√
2	السنوسي محمد الزوام als.albhlul@sebhau.edu.ly	√	√	√	√	√	√	√	√